

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني بين حكومتى ج. م. ع وجمهورية فنلندا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/١/١ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فنلندا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٩/١٤
تحريرا في ١٦ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق قرض التنمية (مشروع التعليم) والكتب المتبادلة الملحقة به بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقع عليها في واشنطن بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق قرض التنمية (مشروع التعليم) والكتب المتبادلة الملحقة به بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقع عليها في واشنطن بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ رجب سنة ١٣٩٧ (٢٦ يونيو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

(مادة ٣)

سيتم التفاوض والموافقة على الأشكال والأساليب والشروط التي تحكم أنشطة التعاون في إطار هذه الاتفاقية بواسطة المؤسسات والمنظمات والشركات والأطراف الأخرى المعنية بصفة مباشرة بما يتفق مع القوانين والإجراءات السائدة في الدولتين المتعاقدتين .

سيعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالإعداد والتعاقد وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية في إطار هذه الاتفاقية إلى أقصى حد ممكن .

(مادة ٤)

يوافق الطرفان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية . وسوف تبحث اللجنة أيضا المجالات التي ترى أن توسيع التعاون فيها يكون مفيدا وستبحث أيضا الاقتراحات المقدمة من أي من الجانبين وقد تقدم أيضا باقتراحات أو توصيات لتعزيز أهداف هذه الاتفاقية . وسوف تجتمع هذه اللجنة بالتناوب في مصر وفنلندا بناء على طلب أي من الجانبين . وقد تعمل اللجنة على تشكيل جماعات عمل متخصصة للمشروعات محددة أو أوجه نشاط متعلقة بالتعاون إذا رأت ذلك مناسبا .

(مادة ٥)

سيقوم الطرفان المتعاقدان في حدود أقصى إمكانياتهما بإخطار الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية أو أى طرق أخرى بالاتفاقيات والعقود التي تبرم بين المنظمات والمؤسسات والمشروعات في كلا الدولتين في ظل هذه الاتفاقية .

(مادة ٦)

سوف تدخل الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين التالي لتبادل الكتب التي تؤكد أن الإجراءات الدستورية اللازمة لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ قد تم استيفاؤها بالكامل .

ستظل الاتفاقية سارية المفعول لمدة ١٠ سنوات من تاريخ نفاذها وستظل سارية بعد ذلك لفترات متتالية مدتها سنة إلا إذا ألغها أحد الطرفين المتعاقدين . ويجب إرسال إخطار كتابي للطرف الآخر المتعاقد بالرغبة في إنهاء الاتفاقية في فترة مدتها ستة أشهر على الأقل قبل انتهاء الفترة الحايية للاتفاقية .

إن إلغاء هذه الاتفاقية ان يؤثر في صلاحية وتنفيذ الإجراءات والعقود المبرمة طبقا لهذه الاتفاقية .

وقعت في القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٧٧ من أصلين متطابقين باللغة الإنجليزية لكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة جمهورية فنلندا عن حكومة جمهورية مصر العربية

بند ٢ - ٢ : يتم سحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لأحكام الجدول رقم (١) من هذا الاتفاق وما قد يتم إدخاله على هذا الجدول من تعديلات من وقت لآخر - وذلك لمواجهة المصروفات التي تمت أو التي سيتم صرفها والتي تمثل التكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والممولة من القرض .

بند ٢ - ٣ : فيما عدا ما توافق عليه الهيئة خلافاً لذلك ، فإن العقود الخاصة بشراء السلع والتي تمول من حصيلة القرض ، سوف يتم الحصول عليها طبقاً لأحكام الجدول رقم (٣) من هذه الاتفاقية .

بند ٢ - ٤ : سيكون تاريخ انتهاء السحب من القرض ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٩ أو أى تاريخ لاحق تحدده الهيئة وسوف تقوم الهيئة بإخطار المقرض فوراً بهذا التاريخ .

بند ٢ - ٥ : سوف يدفع المقرض للهيئة مصاريف خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة ($\frac{3}{4}$ من ١٪) سنوياً على المبلغ الذي يسحب من حين لآخر من أصل القرض .

بند ٢ - ٦ : يتم دفع مصاريف الخدمة كل نصف سنة ١٥ مارس، و ١٥ سبتمبر من كل عام .

بند ٢ - ٧ : يقوم المقرض بدفع مبلغ أصل القرض على أقساط نصف سنوية في ١٥ مارس و ١٥ سبتمبر على أن تبدأ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٧ وتنتهي في ١٥ مارس سنة ٢٠٢٧ ، وعلى أن يكون كل قسط بما في ذلك القسط المستحق في ١٥ مارس سنة ١٩٩٧ بواقع نصف الواحد في المائة ($\frac{1}{2}$ من ١٪) من مبلغ أصل القرض وكل قسط يليه بواقع واحد ونصف في المائة ($\frac{1,5}{1}$) من مبلغ الأصل .

بند ٢ - ٨ : تعتبر عملة الولايات المتحدة الأمريكية هي العملة المحددة في البند ٢ - ٤ من الشروط العامة .

بند ٢ - ٩ : تم تحديد المسؤولين الرسميين التاليين للمقرض أو ممثلهم المعتمدين كممثلين للمقرض بغرض اتخاذ أى إجراء يكون مطلوباً أو يكون مسموحاً باتخاذها بموجب النصوص الواردة في بند ٢ - ٢ من هذا الاتفاق .

وبند ٥ من الشروط العامة :

(أ) وزير التعليم فيما يتعلق بالمصروفات الخاصة بالأقسام (٨٤٧،٢٤١)

(ب) وزير الإسكان والتعمير فيما يتعلق بالمصروفات الخاصة بالقسمين ٣ ، ٤

(ج) وزير الصناعة والثروة المعدنية فيما يتعلق بالمصروفات الخاصة بالقسمين ٥ ، ٦ المبينة في فقرة ١ من الجدول رقم ١ من هذا الاتفاق .

قرض رقم ٦٨١ مصر

اتفاق قرض التنمية

(مشروع التعليم)

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

هيئة التنمية الدولية

بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٧٧

اتفاق قرض التنمية

اتفاق مؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٧٧ ، بين جمهورية مصر العربية (وتسمى فيما بعد بالمقرض) و هيئة التنمية الدولية (وتسمى فيما بعد بالهيئة) .

(مادة ١)

الشروط العامة والتعاريف

بند ١ - ١ : يقبل أطراف هذا الاتفاق جميع أحكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقات قروض التنمية الخاصة بالمنظمة والمؤرخة ١٥ مارس سنة ١٩٧٤ ويكون لها نفس الناحية والأثر كما لو كانت مدرجة في هذا الاتفاق ، (وهذه الشروط العامة سألقة الذكر والمطبقة على اتفاقيات قروض التنمية الخاصة بالمنظمة سيطلق عليها فيما بعد بالشروط العامة)

بند ١ - ٢ : أيما تستعمل في هذا الاتفاق ، وما لم يقتض سياق النص غير ذلك ، فإن المصطلحات المختلفة التي ورد تعريفها في الشروط العامة يكون لها نفس المعاني ويكون للمصطلحات الإضافية التالية المعاني الآتية :

(أ) "MOE" يعنى المقرض " وزارة التعليم " أو الجهات التابعة لها .

(ب) "MOHAR" يعنى المقرض " وزارة الإسكان والتعمير " أو الجهات التابعة لها .

(ج) "MOHE" يعنى وزارة التعليم العالى أو الجهات التابعة لها .

(د) "MOHAR" يعنى وزارة الصناعة والثروة المعدنية أو الجهات التابعة لها .

(مادة ٢)

القرض

بند ٢ - ١ : توافق الهيئة على أن تقرض المقرض بالشروط والأحكام الواردة أو المشار إليها في اتفاق قرض التنمية مبلغاً بعملة مختلفة تعادل خمسة وعشرون مليوناً من الدولارات (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) .

(٢) تمكين ممثلي الهيئة المعتمدين من زيارة المصانع ومواقع المرافق والإنشاءات التي يشملها المشروع ومن فحص السلع الممولة من حصيله القرض ومن الاطلاع على أية سجلات أو مستندات تتعلق بالقرض .

(٣) يقدم للهيئة كافة البيانات المعقولة التي قد تطلبها الهيئة فيما يتعلق بالمشروع وأوجه إقراض حصيله القرض والخاصة بالسلع والخدمات الممولة من تلك الحصيله .

بند ٣ - ٦ : يتعهد المقترض بأن يتخذ ويعمل على اتخاذ كافة الإجراءات التي قد تطلبها الحصول على كافة الأراضي بالقدر وفي الوقت المطلوبين مع الحقوق المتعلقة بالأرض التي تطلبها تنفيذ المشروع ، كما يتعهد بأن يزود الهيئة فوراً بعد امتلاك الأرض بدليل يكون مرضياً لها بأن تلك الأرض والحقوق المتعلقة بها أصبحت متاحة لأغراض المشروع .

بند ٣ - ٧ : يتعهد المقترض بأن يعمل على الحصول على المباني لاستخدامها كمرکز تدريب مهني بموجب المشروع وبالقدر الذي يكفي مواجهة الأماكن المطلوبة التي تم الاتفاق عليها مع الهيئة .

بند ٣ - ٨ : يتعهد المقترض بأن يعمل على :

(١) أن تقوم وزارات التعليم والتعليم العالي والإسكان والتعمير والصناعة والثروة المعدنية بتعيين موظفين ذوي خبرة للإشراف على تنفيذ المشروع .

(ب) أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوظيف مهندسين معماريين إضافيين بالعدد وفي الوقت المطلوبين لمعاونة وحدة المباني في وزارة التربية والتعليم في تنفيذ نواحي النشاط الواردة في المشروع .

(مادة ٤)

تعهدات أخرى

بند ٤ - ١ : يحتفظ المقترض أو يعمل على الاحتفاظ بسجلات كافية تبين طبقاً للأساليب المحاسبية المرعية . العمليات والموارد والمصروفات الخاصة بالمشروع ، والخاصة بالإدارات ، والأجهزة التابعة للمقترض والمسئولة عن تنفيذ المشروع أو أي جزء منه .

بند ٤ - ٢ : باستثناء ما توافق عليه الهيئة المقترض خلافاً لذلك يتعهد المقترض :

(١) بأن يقوم في موعد لا يتجاوز سنتين ونصف بعد تاريخ هذا الاتفاق باتخاذ كل الوسائل اللازمة للحصول على المعلومات التفصيلية عن الاحتياجات الجارية واحتياجات المشروع لمدة عشرة سنوات تامة ، والأفراد الذين يتم تدريبهم في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية للمقترض .

(مادة ٣)

تنفيذ المشروع

بند ٣ - ١ : يتعهد المقترض بتنفيذ المشروع بالدقة والكفاءة اللازمتين طبقاً للأساليب الإدارية والهندسية والمالية والمعمارية والتعليمية ، السليمة ، كما يتعهد بأن يقدم فوراً وطبقاً للحاجة الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى المطلوبة لهذا الغرض .

بند ٣ - ٢ : يتعهد المقترض بأن يقوم في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، أو أي تاريخ آخر يتفق عليه المقترض والهيئة ، بأن يدخل في اتفاق أو اتفاقات مرضية للمقترض والهيئة مع معهد أو معاهد مقبولة للمقترض أو الهيئة أو اتخاذ ترتيبات أخرى مقبولة من المقترض والهيئة بغرض (١) أن تتوفر للمقترض خدمات استشارية وخبراء (بمعدل ٢٤ شخصاً في السنة) تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة للمقترض والهيئة ، وذلك لمعاونة المقترض في تنفيذ قسم (١) (١) و (ج) وحتى (ز) من المشروع .

(ب) أن يتم تقديم العون للمقترض في تنفيذ قسم ب (٢) من المشروع .

بند ٣ - ٣ : يتعهد المقترض بأن يعمل في موعد لا يتجاوز ٨٠ شهراً بعد تاريخ هذا الاتفاق أو أي تاريخ آخر يتفق عليه المقترض والهيئة ، على الانتهاء فوراً من الدراسات التي تتضمنها قسم ب (١) (١) أن يرسل فوراً التوصيات الناتجة عن كل دراسة إلى الهيئة لمراجعتها والتعليق عليها .

بند ٣ - ٤ :

(١) يتعهد المقترض بالتأمين أو عمل احتياطي مناسب للتأمين على السلع المستوردة ، والتي تمول من منح صلات القرض ضد الحوادث العارضة المتعلقة بملكية وتسليم المواد إلى مكان استخدامها أو تركيبها . ويتعهد وبالنسبة لأي تأمين أن يكون التعويض المدفوع عنه بعملة يمكن استخدامها بحرية بواسطة المقترض في استبدال أو إصلاح هذه السلع .

(ب) يتعهد المقترض بأن يعمل على قصر استخدام السلع والخدمات الممولة من حصيله القرض بحيث تستعمل بشكل مطلق في أغراض المشروع ، فيما عدا ما قد يوافق عليه المقترض والهيئة خلافاً لذلك .

بند ٣ - ٥ :

(١) يتعهد المقترض بأن يزود الهيئة بالخطط والمواصفات والتقارير ومستندات العقود وجداول التشييد والتوريد الخاصة بالمشروع ، وكذلك بأية تعديلات أساسية لها أو أية إضافات عليها وذلك فور إعدادها وبالتفصيل المناسب الذي تطلبه الهيئة .

(ب) يتعهد المقترض بأن :

(١) يحتفظ أو يعمل على الاحتفاظ بسجلات مناسبة تبين مدى تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ولتحديد السلع والخدمات الممولة من حصيله القرض وعلى وجه يوضح استخدامها في المشروع .

(مادة ٦)

مثل المقترض والعناوين

بند ٦ - ١ : تم تعيين وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي أو وكيل الوزارة لشئون المنظمات الاقتصادية والتجريب الدولي ممثلين للمقترض لأغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

بند ٦ - ٢ : تحددت العناوين التالية للأغراض المبينة بالبند ١١ - من الشروط العامة .

المقترض : وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي .

٨ شارع عدلى - القاهرة
جمهورية مصر العربية

العنوان البرقي : وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي .

٨ شارع عدلى - القاهرة

التلكس : GAFEC 348 U. N.

البنك :

International Bank for
construction and Development
8 H street N. W.
Washington, D. C. 20433
United States of America

العنوان البرقي :

bafrad
Washington O. C.

التلكس :

098 (III)
1423 (RCA)
45 (WUI)

إثباتا لما تقدم قام الطرفان المعنيان ، من طريق ممثليهما المفوضين بتوقيع هذا الاتفاق باسميهما في مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في ذات اليوم والسنة المذكورين آنفا .

جمهورية مصر العربية
عنها
الممثل المفوض : عبد المنعم القيسوني

هيئة التنمية الدولية
عنها
روبرت مكنارا

(ب) بأن يقوم في موعد لا يتجاوز سنتين ونصف سنة بعد تاريخ هذا الاتفاق بعد مشاورة الهيئة بالعمل على وضع نظام للتابعة يمكن المقترض من وضع خريطة تبين بشكل مناسب سلوك وخلفيات وإنجازات والدراسات النظرية والعملية للدارسين في داخل المدارس الشاملة للمقترض والوظائف التخصصية التي عينوا بها وطرق أدائهم لأعمالهم بعد تخرجهم .

(ج) (١) أن يعمل على تشكيل لجنة استشارية في كل مدرسة ومعهد لتدريب الفنيين تؤدي مهامها بالكامل . وتضم ممثلين عن الصناعة والتجارة والحكومة بهدف ضمان استمرار توافق البرامج التعليمية في المدارس والمعاهد مع احتياجات قطاع الأعمال والصناعة .

(٢) أن يعمل على تحسين نظام المتابعة الحالي الذي يحقق تتبع أما كن تعيين الخريجين وطرق أدائهم بحيث يطبق هذا النظام في المعاهد والمدارس الخاصة بتدريب الفنيين والتي يتضمنها المشروع في نفس الوقت التي تقوم فيها هذه المدارس والمعاهد بتخريج دارسيها لأول مرة .

بند ٤ - ٣ : (١) يتعهد المقترض بأن :

(١) يقوم بإدارة المعاهد التعليمية التي يتضمنها المشروع بما يتفق مع السياسات الإدارية والتعليمية والتي تتفق مع الاعتبارات الاقتصادية .

(٢) يعمل على تعيين العدد الكافي من المدرسين المؤهلين والإداريين .

(ب) يتعهد المقترض بأن يعمل على صيانة المباني والأثاث والآلات الخاصة بالمعاهد التعليمية الفنية التي تضمنها المشروع بطريقة مناسبة . وأن يعمل على إجراء الإصلاحات والتجديدات اللازمة بشكل كاف .

(مادة ٥)

الإنهاء

بند ٥ - ١ حدد تاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٧٧ لأغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

بند ٥ - ٢ ينتهى هذا الاتفاق وتنتهى جميع التزامات المقترض في تنفيذ رقم ٤ - ١ و ٤ - ٢ و "ج" و ٤ - ٣ في أحد التاريخين التاليين أيهما أقرب :

(١) التاريخ الذي ينتهى فيه اتفاق قرض التنمية

(٢) بعد مرور ١٣ سنة على هذا الإتفاق .

جدول " ١ "

السحب من حصيلة قرض التنمية

١ - يوضح الجدول أدناه مجموعات البنود التي سيتم تمويلها من حصيلة قرض التنمية والمبالغ المخصصة من قرض التنمية لكل بند والنسبة المئوية للمصروفات الممولة لكل بند :

النسبة المئوية من المصروفات التي سيتم تمويلها	المبلغ المخصص من قرض التنمية مقوماً بالدولار	البند
		١ - وزارة التعليم
	٥,٠٠٠,٠٠٠	(١) المعدات :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المستوردة
٧٥٪ من الإنفاق بالعملة المحلية		(ب) المشتراة محلياً
	٨٠٠,٠٠٠	(٢) المساعدة الفنية :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المنح وخدمات المستشارين والمتخصصين الأجانب
٨٠٪		(ب) خدمات المستشارين والمتخصصين المحليين
		ب - وزارة الإسكان والتعمير :
	٦,٦٠٠,٠٠٠	(٣) الأثاث والمعدات :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المستورد
٧٥٪ من الإنفاق بالعملة المحلية		(ب) المشتري محلياً
	٣٠٠,٠٠٠	(٤) المساعدة الفنية :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المنح وخدمات المستشارين والمتخصصين الأجانب
٨٠٪		(ب) خدمات المستشارين والمتخصصين المحليين
		ج - وزارة الصناعة والثروة المعدنية :
	٢,٥٠٠,٠٠٠	(٥) الأثاث والمعدات :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المستورد
٧٥٪ من الإنفاق بالعملة المحلية		(ب) المشتري محلياً
	٦٠,٠٠٠	(٦) المساعدة الفنية :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المنح وخدمات المستشارين والمتخصصين الأجانب
٨٠٪		(ب) خدمات المستشارين والمتخصصين المحليين
		د - وزارة التعليم العالي :
	٧,٢٠٠,٠٠٠	(٧) الأثاث والمعدات :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المستورد
٧٥٪ من الإنفاق بالعملة المحلية		(ب) المشتري محلياً
	٥٠٠,٠٠٠	(٨) المساعدة الفنية :
١٠٠٪ من الإنفاق بالعملة الأجنبية		(١) المنح وخدمات المستشارين والمتخصصين الأجانب
٨٠٪		(ب) خدمات المستشارين والمتخصصين المحليين
	٢,٠٤٠,٠٠٠	(٩) بنود غير محددة مخصصاتها :
	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي ..

(٢) لأغراض هذا الجدول :

(أ) يعنى اصطلاح (المصرفات بالعملات الأجنبية) المصرفات الخاصة بالسلع أو الخدمات التي يتم توريدها من دولة أو بعملة أخرى خلاف دولة المقرض .

(ب) يعنى اصطلاح (المصرفات بالعملات المحلية) - المصرفات الخاصة بالسلع والخدمات التي يتم الحصول عليها في دولة المقرض وعملة .

(ج) يعنى اصطلاح (خدمات الاستشاريين والخبراء المحليين) الخدمات التي يقدمها مواطنو جمهورية مصر العربية أو مؤسسة أو منشأة يمتلك معظمها مواطن أو أكثر من جمهورية مصر العربية أو مؤسسة أو أكثر .

ويعنى اصطلاح (خدمات الاستشاريين والخبراء المحليين) أي خدمات استشارية أو متخصصة أخرى .

(٣) تم حساب النسب المئوية للصرف وفقا لسياسة الهيئة التي تقضى بالآتي صرف أي مبلغ من قرض التنمية لدفع الضرائب التي تفرض بواسطة المقرض أو في دولته على السلع أو الخدمات أو على استيرادها أو تصنيعها أو شرائها أو توريدها ، ولهذا الغرض فإنه إذا انخفضت أو زادت قيمة الضرائب على أو بالنسبة لأي بند سيتم تمويله من حصيلة قرض التنمية ، فإنه يجوز للهيئة بموجب إخطار للمقرض أن تزيد أو تنقص للنسب المئوية للصرف المطبقة على هذا البند حتى تكون متفقة مع سياسة الهيئة السابق ذكرها .

(٤) بغض النظر عما تنص عليه الفقرة ١ أعلاه لا يجوز إجراء أي مسحوبات على ذمة المصرفات التي تكون أنفقت قبل تاريخ إبرام هذا الاتفاق ، ويستثنى من هذا المسحوبات التي قد تكون تمت بالنسبة للينود ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ على ذمة المصرفات التي أنفقت قبل هذا التاريخ ولكن بعد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وبقية إجمالية لا تتجاوز ٣٠٠,٠٠٠ دولار .

(٥) على الرغم من تخصيص مبلغ قرض التنمية أو تحديد النسب المئوية للصرف ، كما هو وارد في الجدول المبين بالفقرة ١ أعلاه ، فإنه إذا ما قدرت الهيئة أن مبلغ قرض التنمية المخصص لأي بند لن يكون كافيا لتمويل النسب المئوية المتفق عليها لكل المصرفات في هذا البند ، فإنه يجوز للهيئة عن طريق إخطار للمقرض :

١ - أن تعيد تخصيص مبلغ لذلك البند بالقدر المطلوب لمواجهة النقص المقدر ، من حصيلة قرض التنمية المخصصة عندئذ لبند آخر والتي تعتبر في رأى الهيئة غير مطلوبة لمواجهة مصرفات أخرى .

٢ - إذا ما كانت مثل هذه المبالغ المعاد تخصيصها لا تكفي لمواجهة النقص المقدر بالكامل ، تخفض النسب المئوية للصرف المطبقة على هذه المصرفات وذلك حتى يستمر إجراء مسحوبات أخرى طبقا له البند إلى أن يتم إنفاق كل المصرفات الواردة طبقا له .

(٦) إذا قررت الهيئة على وجه معقول أن إجراءات شراء أي صناعات في أي بند لا تتفق والإجراءات الواردة أو المشار إليها في هذا الاتفاق فإنه لن يتم تمويل المصرفات المتعلقة بهذا البند من حصيلة قرض التنمية ويجوز للهيئة بمقتضى إخطار للمقرض أن تلغى هذا المبلغ من القرض د تقييد أو تحديد بأي شكل لأي حق آخر أو سلطة أو تعويض يكون لهم بمقتضى اتفاق قرض التنمية ، وذلك تأسيسا على أن هذا المبلغ من قرض التنمية يعتبر من وجهة النظر المعقولة للهيئة إنفاقا كان يمكن تمويله من حصيلة قرض التنمية لو تم على الوجه السليم .

جدول " ٢ "

وصف المشروع

تم تصميم المشروع لمساعدة المقرض في :

(١) تنويع وتحسين والتوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والمهني داخل أراضيه ، ويتضمن ذلك :

١ - إنشاء أو توفير مباني أو تجهيز وتأسيس المؤسسات التي يتضمنها الملحق المرفق بهذا الجدول وقد يعدل هذا الملحق من وقت لآخر .

٢ - زيادة وتطوير عمليات تدريب معلمي المدارس الابتدائية والفنية والمهنية ومعلمي الورش بالمؤسسات المذكورة أعلاه .

٣ - إدخال نظام المدارس الإعدادية والثانوية انشائية كمنهج رائدة وذلك لتقديم المزيد من التعليم في المناهج العملية

(ب) تحسين التخطيط التعليمي والتدريب وتنمية القوى العاملة طريق الدراسات الملائمة .

يتكون المشروع من :

(١) إنشاء أو توفير وتأسيس وتجهيز مباني لمراكز التدريب المهني ومراكز تدريب المدربين (وزارة الإسكان، والتشييد) ومعاهد التدريب الفني (وزارة التعليم العالي) .

(٢) تأسيس وتجهيز :

(١) المدارس النموذجية الشاملة ومدارس إعداد الفنيين ومدارس إعداد المعلمين الفنيين .

(هـ) تطوير المناهج وقوائم المعدات الخاصة بمعاهد التدريب الفنية (وزارة التعليم العالي) .

(و) إعداد قوائم بالمعدات الأساسية المطلوبة للمدارس الشاملة (وزارة التعليم) .

(ز) تطوير المناهج وإعداد قوائم بالمعدات لحوالى ٢٣ معهد للتعليم والتدريب والتي يتضمنها الجزء (١) من المشروع (وزارة التعليم - وزارة التعليم العالي - وزارة الصناعة والثروة المعدنية) .

٢ - تقديم منح وتدريب ٦٥ شخص سنوياً بالخارج والمعلمين والإداريين المؤهلين بالمختارين من المتوقع أن يتم استكمال المشروع في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ .

(ب) مراكز التدريب المهني الصناعية ومراكز إعداد المدربين الصناعية (وزارة الصناعة والثروة المعدنية) .
(ج) معاهد التدريب الفنية (وزارة التعليم العالي)

الجزء (ب) - ١ :

(١) دراسات التخطيط التعليمي (وزارة التعليم)

(ب) التصميمات المعمارية السابقة على الاستثمار للمدارس التي لا يتضمنها الجزء (١) من المشروع (وزارة التعليم ووزارة الصناعة والثروة المعدنية) .

(ج) تدريب المعلمين العاملين وصيانة المعدات الخاصة بالتعليم (وزارة التعليم) .

(د) وضع مناهج جديدة للتدريب على الحرف الصناعية والبناء (وزارة الصناعة والثروة المعدنية ووزارة الإسكان والتشييد) .

ملحق لجدول (٢)

الموقع	الطاقة		قائمة المعاهد
	الجديدة	الحالية	
			المدارس الشاملة :
طنطا .	٨٤٠	٨٤٠	الثانوية الشاملة : (الإعدادية)
طنطا وسوهاج .	—	٢١٦٠	الثانوية الشاملة (الثانوية)
طنطا - شبرا - أسوان - مسطرد .	—	٤٢٠٠	أربع مدارس لإعداد الفنيين
الغزة .	—	١٥٠٠	مدرسة لإعداد المعلمين الفنيين
			مركز التدريب المهني :
القاهرة (٥) - الإسكندرية (٢) - بورسعيد - المنصورة - قنا	—	٨٥٧٠	عشرة مراكز لحرف الصناعة
القاهرة .	—	٢٠٠	مراكز إعداد معلمى الحرف الصناعية
القاهرة الكبرى (٣) بورسعيد - زقني - دمهور - دسوق - كفر الشيخ - الزقازيق - المنصورة - كفر سعد - أشمون بركة السبع - الفيوم - بلييس - بني سويف - أسيوط - قنا - أسوان - الواسطى .	٦٠٠٠	—	عشرون مركز لحرف البناء
المنصورة - الإسماعيلية - بني سويف .	—	٦٠٠	ثلاث مراكز لإعداد معلمى حرف البناء
الإسكندرية - أسوان - بنها - مطرية - الزقازيق .	٦٠٠٠	٥٤٠٠	معاهد تدريب فنية

جدول "م"

إجراءات الشراء (التوريد)

(١) المناقصات الدولية المتنافسة :

١ - بخلاف ماورد في الجزء (ب) فإن عقود شراء المعدات التي تقدر تكلفتها بما يوازي أكثر من ٥٠,٠٠٠ دولار سيتم شراؤها وفقا للإجراءات التي تتفق مع تلك الواردة في الجزء (١) من «إرشادات الشراء في نطاق قروض البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية» التي نشرها البنك في أغسطس ١٩٧٥ «وتسمى فيما بعد بالإرشادات» وذلك على أساس عروض دولية متنافسة .

٢ - إلى الحد المتعارف عليه سيتم تجميع المعدات في مناقصة واحدة التي تقدر تكلفتها كل منها بأكثر من ٥٠,٠٠٠ دولار .

(ب) إجراءات الشراء الأخرى :

١ - بخلاف ماورد في الجزء (١ - ١) أعلاه :

(١) العقود الخاصة :

(١) المعدات التي لا يمكن تجميعها وفقا لما ورد بالجزء (١ - ٢) أعلاه والتي تقدر تكلفتها كل منها بـ ٥٠,٠٠٠ دولار أو أقل .

(٢) البنود الخاصة التي تقبلها هيئة التنمية الدولية .

(٣) يمكن شراء الأثاث على أساس مناقصة متنافسة وفقا لإجراءات الشراء التي يتبعها المقرض وتقبلها الهيئة بشرط أن :

(١) بالنسبة لعقود المعدات والبنود الخاصة ، سوف يتم الحصول على تسعيرة من ثلاث موردين على الأقل .

(ب) بالنسبة لعقود الأثاث ، سوف يتم تجميع البنود بقدر

الإمكان في مناقصات كبيرة حتى يمكن أن تتفق

مثل هذه العمليات الكبيرة مع إجراءات الشراء

السليمة المتبعة بقدر الإمكان .

(ب) يجب أن تتفق عقود المعدات التي توافق عليها الهيئة مع المعدات

الأخرى التي يتم شراؤها وفقا للبند (١ - ١) أعلاه بمقتضى عقود

المفاوضات التي تقبلها الهيئة مع جهات تصنيع هذه المعدات .

(٢) لا يجوز أن يزيد قيمة عقود المعدات والبنود الخاصة التي تقوم كل وزارة

لدى المقرض بشراؤها وفقا للإجراءات الواردة في الجزء (ب - ١) عن ٢٠٪

من إجمالي تكاليف المعدات والبنود الخاصة التي تقوم كل وزارة بشراؤها

وفقا للشروع بشرط ألا يتجاوز إجمالي قيمة العقود التي تبرمها كل الوزارات

وفقا للشروع عما يوازي ٤,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ دولار .

(ج) تقييم ومقارنة العطاءات المقدمة لتوريد السلع وتفضيل جهات

التصنيع المحلية :

١ - لتقييم ومقارنة العطاءات المقدمة لتوريد السلع :

(١) يطلب من مقدمي العطاءات أن يذكروا في عطاءاتهم السعر CIF (ميناء الوصول) بالنسبة للسلع المستوردة أو سعر تسليم المصنع بالنسبة للسلع المصنعة محليا .

(٢) يتم استبعاد الرسوم الجمركية وأية رسوم استيراد أخرى على السلع المستوردة وكذلك أي رسوم مماثلة على السلع المعروضة محليا .

(٣) يؤخذ في الحسبان التكلفة التي يتحملها المقرض بالنسبة لتفقات النقل الداخلي التي تلزم لتسليم السلع إلى مكان استخدامها وتركيبها .

٢ - يعطى بعض الأفضلية للبضائع المصنعة في جمهورية مصر العربية وفقا للشروط التالية :

(١) أن تشير مستندات المناقصة الخاصة بتوريد السلع إلى أي أفضلية

مكتسبة وإلى المعلومات المطلوبة للتحكم على مدى ما يتوافر لمثل

هذا العطاء من مميزات تستوجب لتفضيل وإلى الأساليب

والخطوات المتبعة في تقييم ومقارنة العطاءات .

(ب) بعد التقييم ، تدرج العطاءات التي وقع عليها الاختيار ضمن إحدى

المجموعات الثلاث الآتية :

(١) المجموعة "أ" :

وتتضمن العطاءات الخاصة بالسلع المصنعة في جمهورية مصر العربية إذا أثبت مقدم العطاء بطريقة مرضية للمقرض والهيئة ، أن تكلفه تصنيع هذه السلع تحقق قيمة مضافة بجمهورية مصر العربية توازي ٢٠٪ على الأقل من سعر العطاء (تسليم المصنع) لمثل هذه السلع .

(٢) المجموعة "ب" :

وتتضمن كافة العطاءات الأخرى الخاصة بسلع مصنعة في جمهورية مصر العربية .

(٣) المجموعة "ج" :

وتتضمن العطاءات الخاصة بأي سلع أخرى .

(ج) تجرى مقارنة العطاءات التي تم تقييمها بكل مجموعة مع بعضها مع

استبعاد أي رسوم جمركية وكذلك أية رسوم استيراد أخرى على

السلع التي سيتم استيرادها أو على أي مبيعات ، أو أي رسوم مماثلة

على السلع المعروضة محليا وذلك لتحديد أقل هذه العطاءات سعرا

في كل مجموعة ثم تجرى بعد ذلك مقارنة أقل العطاءات المقدمة

سعرا في كل المجموعات مع بعضها ، فإذا ما ظهر نتيجة لهذه

المقارنة أن أحد العطاءات من المجموعة (١) أو المجموعة (ب)

هو الأقل سعرا يتم اختياره بالتعاقد معه .

(٤) بعد تلقى العطاءات وتقييمها :

(٢) يجب أن يأخذ المقترض رأى الهيئة قبل التعاقد عند أى حالة يقترح فيها إسناد العقد إلى مقدم عطاء غير ذلك الذى تقدم بأدنى الأسعار ، أو حيث يتضمن العقد المقترح اختلافاً فى الأسعار فى حدود ١٥٪ أو أكثر عن التقدير الأصلى الموضح بالجزء د-١ أعلاه أو حيث يتضمن عقداً لشراء معدات يتم توريدها وفقاً للجزء ١-١ أعلاه ، ولهذا الغرض ، يقوم المقترض بموافاة الهيئة خلال وقت كافٍ يخلص وتحليل للعطاءات المقدمة وذلك للاطلاع عليها ، مع إبداء أسباب اختيار العقد المقترح (مع الأخذ فى الاعتبار المطابقة مع المواصفات والأسعار) وتقوم الهيئة بإبلاغ المقترض فوراً عما إذا كان لديها أى اعتراض على العقد المقترح كما تقوم بذكر أسباب أى اعتراض قد يكون لديها .

(ب) يجوز للمقترض فى كافة الحالات الأخرى أن يؤخر تقديم تحليل العطاءات والمبررات إلى الهيئة حتى يتم البت فى العقود .

(٥) يقوم المقترض بموافاة الهيئة بنسختين مسمدتين من العقد وبالمعلومات الأخرى التى قد تطلبها الهيئة بصورة مفصلة وذلك فور توقيع العقد وقبل تقديم أول طلب لسحب مبالغ بخصوص هذا العقد .

(٦) تقدم الهيئة إذا ما وجدت أن التعاقد المزمع لا يتفق مع ما جاء بالإرشادات أو مع ماورد بهذا الجدول أو إذا اختلفت شروط وأحكام العقد - دون موافقة الهيئة - اختلافاً جوهرياً عن تلك التى أعلن بمقتضاها عن المناقصة ، وفى مثل هذه الحالة لن يتم تحويل أى مصروفات خاصة بهذا العقد .

البنك النولى - ١٨١٨ شارع هـ شمال غرب ، واشنطن ضاحية كولومبيا ٢٠٤٣٣ الولايات المتحدة تليفون (٢٠٢) ٣٩٣ - ٦٣٦٠ برقية

فى ٧ مارس ١٩٧٧

صاحب السعادة

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى
٨ شارع عدلى - القاهرة
جمهورية مصر العربية

(د) إذا ما ظهر نتيجة للمقارنة السالفة الذكر بالفقرة (ج) أعلاه ، أن أحد عطاءات المجموعة (ج) هو أقل العطاءات سعراً فإنه يتم إجراء مقارنة أخرى بين جميع عطاءات المجموعة (ج) وأقل عطاء سعراً بالمجموعة (أ) بعد أن يضاف إلى سعر العطاء CIE للسلع المستوردة المقدمة فى كل عطاء من المجموعة (ج) ولا غراض هذه المقارنة الإضافية فقط ، مبلغ يعادل ما يلى :

(١) - قيمة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى التى يجب أن يدفعها المستورد الذى لا يخضع للإعفاءات الجمركية عن استيراد السلع المقدمة فى عطاءات المجموعة (ج) .

(٢) ١٥٪ من سعر العطاء (سيف) لهذه السلع إذا ما زادت الرسوم الجمركية والضرائب المذكورة من ١٥٪ من هذا السعر . فإذا ما تبين أن سعر عطاء المجموعة (أ) بعد إجراء المقارنة الإضافية هو الأقل يتم اختياره للتعاقد على أساسه . فإذا لم يكن كذلك ، يتم اختيار أقل العطاءات سعراً بالمجموعة (ج) بعد إجراء المقارنة وفقاً للفقرة ج .

(د) مراجعة الهيئة لقرارات التوريد :

(١) قبل الاعلان عن المناقصات يقوم المقترض بموافاة الهيئة للحصول على موافقتها :

(أ) قوائم بكل بنود المعدات والأثاث المطلوبة للشروع متضمنة مواصفاتها وتكلفة الوحدة وإجمالى السعر لكل بند وفهرستها وتصنيفها لتحديد مؤسسات التعليم والتدريب التى تتطلب هذه البنود وتحديد كل البنود ومجموعات البنود التى تقدر تكلفتها بما يوازى أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار مع الإشارة الى المجموعات المقترحة التى تسمح بأن تتفق هذه العمليات مع الاجراءات الفنية واجراءات الشراء السليمة المتبعة .

(ب) نص الدعاوات الموجهة بشأن طلب العطاءات مع وصف للإجراءات المتبعة للإعلان عن المناقصة ، كذلك مستندات المناقصة والعقود المبدئية .

(٢) يقوم المقترض بإجراء التعديلات فى المستندات المشار إليها فى الجزء د-١ على الوجه الذى تتطلبه الهيئة بصورة معقولة وتطلب أية تعديلات إضافية على المستندات المذكورة موافقة الهيئة قبل تقديمها إلى المدعويين لتقديم العطاءات .

(٣) سوف يقتصر استخدام حصيلة قسرض التنمية على تمويل البنود الخاصة بالأثاث والمعدات الواردة بالقوائم المرسلة الى الهيئة وفقاً للجزء د-١ أعلاه والمحددة فى مستندات العقود بنفس الفهارس والتصنيفات والارقام الواردة فى مثل هذه القوائم .

(ز) الاحتفاظ بالسجلات ، بما في ذلك السجلات المالية الخاصة بتنفيذ المشروع .

(ح) إعداد تقارير تقدم المشروع وتقديمها كل ربع سنة إلى وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي والهيئة .

(ط) إعداد جدول تنفيذ شامل للأنشطة لمنسقة ، وتحديد المسؤوليات لتنفيذ كل جوانب المشروع ، بمساعدة المهندسين المعماريين والخبراء المتصلين بالمشروع .

(ي) إعداد طلبات السحب من حساب قروض التنمية لتقديمه إلى الهيئة

في ٧ مارس ١٩٧٧

هيئة التنمية الدولية .

١٨١٨ شارع ه شمال غرب .

واشنطن ضاحية كولومبيا ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية .

بخصوص قرض التنمية رقم ٦٨١ مصر

(مشروع التعليم)

برنامج خدمات الخبراء والمنح

سادتي :

بالإشارة إلى بند ٣ - ٢ من اتفاق قرض التنمية (مشروع التعليم) بنفس التاريخ الموضح هنا بيننا ، نود أن نؤكد أنه في نية الحكومة أن تنفذ خدمات الخبراء ، والمنح الواردة في هذا المشروع كما جاء بالفعل في الجدول المرفق . كما نؤكد بصفة خاصة ، أنه طبقا للجدول المرفق ، تتعهد جمهورية مصر العربية بتقديم المنح الواردة بالجزء ب (٢) من المشروع في أقرب وقت ممكن إلى :

١ - مندوبي المعلمين السنة المشتركة في برنامج المدرسة الشاملة النموذجية ، وذلك لتمكينهم من تنظيم دورة متقدمة مركزة لمدة ثلاثة أشهر في التربية وفي استخدام وصيانة المعدات التعليمية وذلك للدرسين المحتملين تعيينهم في المدارس الشاملة التي يتضمنها المشروع وقبل الميعاد المحدد لافتتاح مثل هذه المدارس .

٢ - مديرو مدارس ومعاهد التدريب الفني التي تتضمنها المشروع والذين سيعودون من التدريب بالخارج قبل بدء الدراسة في مدارسهم بستة أشهر على الأقل لتمكينهم من الإشتراك بصورة فعالة في برنامج الثلاثة أشهر الذي يتم تنظيمه .

بخصوص قرض التنمية رقم ٦٨١ مصر

(مشروع التعليم)

الأماكن المطلوبة لمراكز التدريب المهني

صاحب السعادة :

بالإشارة إلى بند ٣ - ٧ من اتفاق قرض التنمية في ذات التاريخ الموضح هنا فيما بيننا ، نود أن نؤكد أن الحد الأدنى من الأماكن المطلوبة والمحدد في تقرير وزارة الإسكان والتعمير تحت عنوان " وثيقة تخطيط تسهيلات وزارة الإسكان والتعمير " الصادر في أبريل سنة ١٩٧٦ بخصوص المباني التي سيتم امتلاكها لخدمة مراكز التدريب المهني ، يعتبر مقبولا لدى الهيئة .

الرجاء تأكيد موافقتكم على ما تقدم بالتوقيع أدناه بتأكيد ذلك .

المخلص	يعتمد ما
هيئة التنمية الدولية	جمهورية مصر العربية
عنها	عنها
مكتمارا	د . القيسوني
	الممثل المفوض

مسئوليات الموظفين المعينين

يقوم الموظفون المعينون وفقا للبند ٣ - ٨ من اتفاق قرض التنمية بمزاولة المهام التالية :

(١) إجراء ترتيبات اختيار الاستشاريين المشار إليهم في بند ٣ - ٢ من الاتفاق وشرح المهام لهم والتنسيق بينهم ويتضمن هؤلاء الاستشاريون المهندسون والمعماريون المسئولون عن وضع التصميمات قبل مرحلة الاستئجار .

(ب) إجراء ترتيبات الاطلاع والموافقة على الخطط والتقارير والمواصفات وغيرها من الأشياء التي يقدمها المهندسون المعماريون وغيرهم من المتخصصين .

(ج) عمل العقود مع المهندسين والمتخصصين والمقاولين .

(د) إعداد قوائم المعدات والأثاث المشار إليها في الفقرة د - ١ (١) من الجدول ٣ بالاتفاق .

(هـ) إعداد مستندات المناقصات وتقييم العطاءات واقتراحات البت للعقود الخاصة بأعمال البناء والمعدات والأثاث .

(و) المعاينة الدورية لكافة أعمال البناء .

الرجاء تأكيد موافقتكم على ما تقدم بالتوقيع أدناه، بتأكيد ذلك .

المخلص

جمهورية مصر العربية
عنها

دكتور القيسوني
الممثل المفوض

يعتمد ما
هيئة التنمية الدولية

عنها
مكتملاً

جمهورية مصر العربية

في ٧ مارس ١٩٧٧

هيئة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع ه شمال غرب

واشنطن ، ضاحية كولومبيا ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية .

بخصوص قرض التنمية رقم ٦٨١ مصر

(مشروع التعليم)

موظفي المشروع ومسئولياتهم

سادتي :

بالإشارة إلى بند ٣-١٨ من اتفاق قرض التنمية بذات التاريخ الموضح هنا فيما بيننا، نود أن نؤكد أن كل من وزارات التعليم والتعليم العالي والإسكان والتعمير والصناعة والثروة المعدنية ستستمر - من أجل مواصلة تنفيذ المشروع - في تعيين مهندس معماري مسئول عن توريد المعدات وموظفي محاسبة وسكرتارية بالعدد الكافي لأغراض الإشراف على المشروع وفقاً للتحقق المرفق .

الرجاء تأكيد موافقتكم على ما تقدم بالتوقيع أدناه، بتأكيد ذلك .

المخلص

جمهورية مصر العربية
عنها

دكتور القيسوني
الممثل المفوض

يعتمد ما
هيئة التنمية الدولية

عنها
مكتملاً

قبل الميعاد المحدد لافتتاح المدارس وذلك لتدريب معلمى المعامل والورش في أقسامهم ، على استخدام وصيانة المعدات التعليمية الجديدة .

الرجاء تأكيد موافقتكم على ما تقدم بالتوقيع على نموذج التأكيد أدناه .

المخلص

جمهورية مصر العربية

عنها

دكتور القيسوني

الممثل المفوض

يعتمد ما

هيئة التنمية الدولية

عنها

مكتملاً

جمهورية مصر العربية

في ٧ مارس ١٩٧٧

هيئة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع ه شمال غرب

واشنطن ، ضاحية كولومبيا ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية

بخصوص قرض التنمية رقم ٦٨١ مصر

(مشروع التعليم)

موظفي المشروع ومسئولياتهم

سادتي :

بالإشارة إلى بند ٣-١٨ من اتفاق قرض التنمية بذات التاريخ الموضح هنا فيما بيننا، نود أن نؤكد أن كل من وزارات التعليم والتعليم العالي والإسكان والتعمير والصناعة والثروة المعدنية ستستمر - من أجل مواصلة تنفيذ المشروع - في تعيين مهندس معماري مسئول عن توريد المعدات وموظفي محاسبة وسكرتارية بالعدد الكافي لأغراض الإشراف على المشروع وفقاً للتحقق المرفق .

الجدول الزمني لبرنامج خدمات الخبراء والمنح :				الجدول الزمني لبرنامج خدمات الخبراء والمنح			
إجمالي عدد الأشخاص شهرًا وتواريخ بدء البرنامج		بنود المشروع ونوع المساعدات الفنية المطلوبة		إجمالي عدد الأشخاص شهرًا وتواريخ بدء البرنامج		بنود المشروع ونوع المساعدات الفنية المطلوبة	
التاريخ	المنح	التاريخ	الخبراء	التاريخ	المنح	التاريخ	الخبراء
-	-	٧٧-١٠-٧	٣	ميكانيكا الديزل والمعدات الثقيلة (عدد ١ كل ٣ أشهر) (١)	-	-	-
-	-	٧٧-١٠-٧	١٤	خبراء معدات : توأّم ومواصفات (عدد ٧ كل شهرين) (١)	٧٧-١٠-٧	٣	-
-	-	٧٧-١٠-٧	١٥	التدريب على الإستخدام والصيانة (عدد ٥ كل ٣ أشهر)	٧٧-١٠-٩	١٨	-
-	-	٧٧-١٠-٧	١٢	إدارة وتنظيم المدارس (١)	٧٧-١٠-٩	٥٤	-
٧٧-١٠-٩	١٠	-	-	المنح : موظفي التخطيط والإشراف بالوزارة (عدد ٥ كل شهرين)	٧٧-١٠-٧	٩	-
٧٧-١٠-٩	٤٨	-	-	برنامج للفنيين (عدد ٨ كل ٦ أشهر)	٧٧-١٠-٧	٩	-
٧٧-١٠-٩	٤٨	-	-	مديري المدارس ومساعدتهم (عدد ٨ كل ٦ أشهر)	٧٧-١٠-٧	٩	-
٧٧-١٠-٩	١٦٨	-	-	كبير معلمي (عدد ٢٨ كل ٦ أشهر)	٧٧-١٠-٧	٩	-
-	-	-	-	معاهد التدريب الفني (الصفوف ١٣ - ١٤) (١)	-	-	-
-	-	٧٧-١٠-٩	٣٦	الخبراء : مناهج ومعدات معا (٣ أشهر لكل منهم)	٧٧-١٠-٩	١٢	-
-	-	-	-	رسم وتصميم	٧٧-١٠-٩	١٢	-
-	-	-	-	تبريد وتكييف هواء	٧٧-١٠-٩	١٢	-
-	-	-	-	استخدام الآلات ورقابة العمليات الصناعية	-	-	-
-	-	-	-	الكثروانات وسائل الاتصال	-	-	-
-	-	-	-	ميكانيكا قوى وسيارات	-	-	-
-	-	-	-	رقابة جودة	-	-	-
-	-	-	-	الأجهزة الصناعية الكهربائية	-	-	-
-	-	-	-	آلات ميكنة زراعية	٧٧-١٠-٧	٦	-
-	-	-	-	إنشاءات مدنية	٧٧-١٠-٧	٦	-
				المدارس الشاملة : المنح : محطّط / إدارة (عدد ١ كل ٣ أشهر) مشرف / مفتش (عدد ٦ كل ٣ أشهر) مدرّبي معلمي (عدد ٦ كل ٩ أشهر) نظار مدارس (عدد ٣ كل ٣ أشهر) تعليم / مرشد مهني (عدد ١ كل ٩ أشهر)			
				مدارس التدريب الفني للمعلمين : خبراء : التدريب على استخدام وصيانة المعدات : التكنولوجيا الميكانيكية (عدد ١ كل ٣ أشهر) التكنولوجيا الكهربائية (عدد ١ كل ٣ أشهر) تكنولوجيا الإلكترونيات (عدد ١ كل ٣ أشهر) تكنولوجيا السيارات (عدد ١ كل ٣ أشهر)			
				المنح : التكنولوجيا الميكانيكية (عدد ٢ كل ٦ أشهر) التكنولوجيا الكهربائية (عدد ٢ كل ٦ أشهر) تكنولوجيا الإلكترونيات (عدد ٢ كل ٦ أشهر) مدارس تدريب الفنيين (من الصف العاشر حتى الرابع عشر) : الخبراء : خبراء للمناهج : البتروكيمياويات (عدد ٢ كل ٦ أشهر) (١) بناء وإصلاح السفن (عدد ٢ كل ٣ أشهر) (١)			

تاريخ الجدول الزمني لبرنامج خدمات الخبراء والمنح				تاريخ الجدول الزمني لبرنامج خدمات الخبراء والمنح			
التاريخ	الخبير	نوع المساعدة	إجمالي عدد الأشخاص شهرياً وتواريخ بدء البرنامج	التاريخ	الخبير	نوع المساعدة	إجمالي عدد الأشخاص شهرياً وتواريخ بدء البرنامج
		مراكز التدريب المهني الصناعية ..	٧٧-١٠-٧ ١			ميكانيكا كهرباء	
		خبراء (مناهج ومعدات معا) ..	٧٧-١٠-٧ ٤			فني معامل بصريات (١)	
		محركات بحرية - ديزل (عدد ١ كل ٤ أشهر)	٧٧-١٠-٧ ٤			فني معامل كهربائية وميكانيكية ..	
		محركات بحرية - بخار (عدد ١ كل ٤ أشهر)	٧٧-١٠-٧ ٤			التدريب على استخدام وصيانة المعدات (عدد ١٠ كل ٣ أشهر)	
		صناعات كياوية (عدد ١ كل ٤ أشهر)	٧٧-١٠-٧ ٤			منح:	
		التدريب على الصناعات الكياوية وتصميم المصنع (عدد ١ كل أربعة أشهر)	٧٧-١٠-٧ ٤			موظفي التخطيط والإشراف بالوزارة (عدد ١ كل شهرين)	
		دراسات التخطيط البيئي:				مديري المعاهد (عدد ٦ كل ٦ أشهر) ..	
		الخبراء (عدد ١ كل ١٢ شهر) :				رئيس معلمي المواد النظرية والعملية (عدد ١٧ كل ٦ أشهر)	
		تدريب مدرس المستوى الثاني	٧٧-١٠-٧ ١٢			رئيس معلمي الورش (عدد ١٧ كل ٦ أشهر)	
		التوزيع الجغرافي للدارس	٧٧-١٠-٧ ١٢			رئيس معلمي المواد التجارية (عدد ١٠ كل ٣ أشهر)	
		نماذج وأنماط الأبنية التعليمية	٧٧-١٠-٧ ١٢			معاهد التدريب المهني - إنشاء مراكز حرفية:	
		تطوير استراتيجية التنمية التعليمية ..	٧٧-١٠-٧ ١٢			خبراء:	
		تطوير دراسات احتياجات القوة البشرية	٧٧-١٠-٧ ١٢			تدريب معلمي (عدد ١ كل ١٨ شهراً) ١٨	
		مناهج تدريب مدرسي الابتدائي (٢ - ٣ أشهر)	٧٧-١٠-٧ ٦			مستشاري بيانات بنكية (عدد ١ كل ٨ أشهر)	
		التصميمات الهندسية لمرحلة ما قبل الامتياز:				خبير تدريب عام (عدد ١ كل ٩ أشهر) ...	
		استشاري معاري	٧٧-١٠-٧ ٦			خبير تدريب عام (عدد ٣ كل ٦ أشهر) ...	
		إجمالي عدد الأشخاص سنوياً	٧٧-١٠-٧ ٢٤			خبير مساعدات بصرية (عدد ١ كل ٣ أشهر)	
		تطوير مناهج ومعدات ما قبل الامتياز	٧٧-١٠-٧ ٨٠			مدرسي مراكز التدريب (عدد ٢٠ كل ٤ أشهر)	
		تطوير مناهج ومعدات ما قبل الامتياز	٧٧-١٠-٧ ١٦			مدرسين أوائل لمرات تدريب المعلمين (عدد ٤ كل أربعة أشهر)	

٦٤
(يمكن
أن
تصبح
٦٥)

(١) تطوير مناهج ومعدات ما قبل الامتياز ...

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ بشأن الموافقة على اتفاق قرض التنمية (مشروع التعليم) والكتب المتبادلة الملحقه به بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٤ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق قرض التنمية (مشروع التعليم) والكتب المتبادلة الملحقه به بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٨/١٩ ؛

تحريرا في ١٥ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق القرض بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقع في روما بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق القرض بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقع في روما بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩٧ (١٩ يولييه سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

اتفاق مالى

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا فى إطار الصداقة والتعاون الإقتصادى القائم بين الدولتين قد إتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

(١) إن الحكومة الإيطالية سوف ترخص لمؤسسات التمويل المتوسط الأجل التى سوف تتقدم بطلباتها فى ظل نصوص المادة ٨ خطاب (ج) من القانون الايطالى رقم ١٣١ الصادر فى ١٩٦٧/٢/٢٨ أن تمنح للبنك المركزى المصرى بصفة وكلاء عن جمهورية مصر العربية تمويلا قدره أربعون مليون دولار أمريكيا (٤٠ مليون) .

(ب) سوف تحتسب الفائدة على الائتمان المالى السابق الذكر من تاريخ استخدام البنك المركزى المصرى للأرصدة وذلك بصفة وكلاء عن جمهورية مصر العربية وسوف تدفع فى نهاية فترة ستة شهور من تاريخ استخدام تلك الأرصدة .

(ج) إن سعر الفائدة وإعادة دفع مصاريف التمويل وذلك شروط واشكال الائتمان المالى سوف تحدد باتفاق مالى يجرى ابرامه بين البنك المركزى المصرى والمؤسسات سابقة الذكر .

(مادة ٢)

إن الائتمان المالى المشار اليه فى المادة ١ (أ) السابق الذكر سوف يتاح للبنك المركزى المصرى من خلال ثلاث شرائح فيما يلى بيانها :

(١) ١٥ مليون دولار أمريكى (خمسة عشر مليون) فور دخول الاتفاق المالى المشار اليه فى المادة ١ (ج) المذكورة بعاليه حيز التنفيذ .

(٢) ١٢,٥ مليون دولار أمريكى (اثني عشر ونصف مليون) بعد فترة ستة شهور من إتاحة الشريحة الأولى .

(٣) ٢,٥ مليون دولار أمريكى (اثني عشر ونصف مليون) بعد ستة شهور من إتاحة الشريحة الثانية .

(مادة ٣)

إن المبلغ المستخدم من كل شريحة من الائتمان المالى سوف يسدد على ستة عشر قسطا متساوية ونصف سنوى وسوف يستحق اولها بعد مضي سنتين من تاريخ إتاحة كل شريحة .

(مادة ٤)

سوف تستخدم التسهيلات المالية لدفع ما لا يزيد عن ٨٥٪ من القيمة الفعلية للواردات المصرية من السلع والخدمات الإيطالية التى يتفق عليها بين الحكومتين . ومن المفهوم أن مبالغ لا يقل عن ١٥٪ من القيمة المذكورة سوف يدفع بالدولارات الأمريكية كدفعة مقدمة أو ضد مستندات الشحن .